**المستخلص عربي :**

بازدياد عدد المعاملات التجارية وحجمها في المملكة العربية السعودية علاوة على حاجة تمويل التنمية وتعدد نوعية الخدمات المصرفية واضطراد تقدمها وتطويرها، أصبح من المرغوب فيه القيام بإجراء دراسات عن المعالم الرئيسية لهيكل القطاع المصرفي في المملكة . وتشمل هذه المعالم درجة تركز المواد المصرفية (الودائع)، القيود على دخول مصارف جديدة، عدد الفروع التابعة لكل مصرف ومدى تنوع الخدمات المصرفية المقدمة. ويهدف هذا البحث إلى قياس المعالم الرئيسية السابقة وبالأخص درجة تركز الموارد في القطاع المصرفي السعودي ثم استخدام الوسائل الإحصائية المتعلقة بدرجة الارتباط والانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين المعالم السابقة وبين مؤشرات الأداء الرئيسية للمصارف السعودية كتكلفة وأسعار القروض ومعدل الربحية ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول وغيرها من الخدمات التي تقدمها المصارف، ثم استخلاص العلاقات ذات المعنوية الكبيرة في عملية القياس ومحاولة تفسيرها ومدلولاتها بالنسبة للسياسات المتبعة من قبل السلطات المصرفية.

**Abstract:**

Increase in the number and size of commercial transactions in the Kingdom of Saudi Arabia as well as the need for financing for development and the multiplicity of the quality of services provided by the bank and continued progress and development, it is desirable to carry out studies on the main features of the structure of the banking sector in the Kingdom. These features include the degree of the concentration banking (deposits), restrictions on entry of new banks, the number of branches of each bank and the diversity of banking services provided. This research aims to measure the main features of past and especially the concentration of resources in the Saudi banking sector and then use statistical methods on the degree of correlation and multiple regression to estimate the relationship between the previous milestones and key performance indicators for Saudi banks as cost and price of loans and the rate of profitability and the proportion of deposits to total assets, and other services offered by banks, and then extract the moral relationships of a large in the measurement process and try to interpret the implications for the policies followed by the banking authorities.